جامعة الانبار

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الإدارة العامة

# المحاضرة السابعة

# السياسات المالية والتوازن الخارجي

## المحاضرة السابعة

### السياسة المالية والتوازن الاقتصادي

لقد توسع إطار التوازن ولم يبقى توازن للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر، كما أنه ليس توازنا رقمياً بل هو كيفي ينظر إلى النوع بالإضافة الكم. إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. مما سبق يتضح أن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلائم مع توازن الاقتصاد الوطني كما أصبح التوازن متعدد الأوجه، تزداد أنواعه كلما اتجهنا من النظرية الكمية للتوازن إلى النظرية النوعية له.

### التوازن الاقتصادي بشكل عام

تطرقنا في المحاضرة السابقة عن تعريف التوازن الاقتصادي والذي يقصد به وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي. وقد توحي فكرة التوازن الاقتصادي بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد.

**اذن ماذا يقصد بالتوازن الخارجي ؟**

لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي بأهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأنّ تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأنّ كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

**تعريف التوازن الخارجي:** يقصد بالتوازن الخارجي تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد الوطني تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي. خلال فترة زمنية معينة. ويظهر هذا في ميزان المدفوعات الذي يسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي. او هو ذلك المستوى من توازن ميزان المدفوعات بحيث لا يكون في حالة عجز تصل إلى عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها ولا في حالة فائض يضع بقية العالم في نفس وضعية العجز عن السداد اتجاهه.

**اذن ما يقصد بميزان المدفوعات؟**

يعرف على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً يعتمد قيداً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين من دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة. ويتم تسجيل تلك المعاملات في جانبين من ميزان المدفوعات وهما الجانب الدائن والجانب المدين. ففي الجانب الدائن يتم تسجيل جميع المعاملات التي تؤدي إلى دخول عملة أجنبية إلى داخل البلد مثل الصادرات، أما المعاملات التي تؤدي إلى خروج عملة إلى خارج البلد فيتم تسجيلها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات .

حيث ينظر إلى توازن ميزان المدفوعات من عدة زوايا إحدى هذه الزوايا أن جانبي الميزان دائما في توازن، وهو ما يعرف بالتوازن الحسابي لميزان المدفوعات، كما يعد نتيجة طبيعية لسبب طريقة التسجيل في هذا الميزان، والتي تتبع القيد المزدوج في المحاسبة. غير أن هذا التوازن الحسابي لا يعني توازنا اقتصادياً وهذا ما يهم الاقتصاديين وصانعي السياسة، ويكون ميزان المدفوعات متوازناً اقتصادياً عندما يتحقق تساوي الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي تحقق شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات، وهو التوازن بين الطلب والعرض في سوق النقد الأجنبي وهذا ما يفسر أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره يساوي إنتاج وادخار وصادرات ذلك المجتمع، لأن اختلال هذه العلاقة يترجم في عجز ميزان المدفوعات وبالتحديد عجز الميزان التجاري، والذي يعكس حقيقة أن الطلب المحلي على منتجات العالم الخارجي أكبر من طلب العالم الخارجي على الإنتاج المحلي.

**أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:**

تمر الكثير من الدول في حالات عدم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات سواء في عجز ام فائض وقد يعود ذلك لأسباب داخلية او لأسباب خارجية، فمثلاً يواجه ميزان المدفوعات عجزاً في حالة النقص في انتاج محصول رئيسي او مورد استخراجي لظروف طارئة او اكتشاف بدائل صناعية في الخارج من شأنه تخفيض الصادرات ويؤدي الى العجز، وقد يكون العجز بسبب ارتفاع مستوى الاسعار في الداخل بدرجة اعلى من ارتفاعها في الخارج مما يعرقل حركة الصادرات، اما الفائض فيتحقق بازدياد الطلب الخارجي على السلع الوطنية، اما لانخفاض اسعارها أو لجودتها، وبشكل عام يمكن التميز بين نماذج أربعة من الاختلال.

١- الاختلال الطارئ : ويحدث في صادراتها على بعض السلع الزراعية الأساسية، وقد تحدث ضمن ذلك اختلالات موسمية سببها يعود الى حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والاضطرابات العالمية وغيرها الكثير.

٢- الاختلال الدوري:- ويحدث لأسباب اختلاف حدوث الدورة الاقتصادية بين الدول او الى اختلاف مرونة الطلب الدخلية على الاستيرادات دولياً.

٣- الاختلال الناتج عن مستوى الاسعار : يرجح اغلب الاقتصاديين ان تقلبات المستوى العام للأسعار هو سبب عن اغلب مشاكل المدفوعات الدولية ومن ثم اختلال ميزان المدفوعات، وحل مشكلة الاختلال هذه يكمن في ازالة الفجوة التضخمية وتعديل سعر الصرف، كذلك فأزاله الفجوة التضخمية تؤدي إلى تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات، فانخفاض الدخل يؤدي إلى خفض الطلب على الاستيرادات، وكذلك خفضه على السلع المحلية ، وكل ذلك يوفر كمية اكبر من السلع المحلية للتصدير، كما أن خفض الاسعار محلياً يضع البلد في ميزة تنافسية افضل في التجارة الخارجية، اذن كبح التضخم وتعديل سعر الصرف، قد يؤديان معاً إلى التأثير على حركة المضاربة التي اسهمت في تقلبات سعر الصرف حيث يتم ايقاف ذلك ومن ثم التأثير على عودة رؤوس الأموال الوطنية.

٤- الاختلال البنيوي:- وينتج هذا النوع لعدة اسباب منها ضعف المقدرة الإنتاجية، ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج، تدني المستوى الفني، اكتشاف البدائل الصناعية وتحول الطلب العالمي عن بعض المواد الأولية.

**التوازن الاقتصادي عند كل من الكنزيين والتقليديين**

لقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً ويجمع الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها. واعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لأعتبارها أساس تصميم السياسات الاقتصادية لإحداث تغيرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي. وكما لاحظنا سابقاً أنّ كينز حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إذا تجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

**Y=C+S=C+IS=I**

**Y =C+S+T=C+I+G S+T=I+G**

**Y =C+S+T+M=C+I+G+X I+G+ X-M = S+T**

حيث أن **Y** الدخل :**T** :الضرائب :**G**: الإنفاق الحكومي؛ **C**: الاستهلاك؛ **I**: الاستثمار؛ **M** الواردات؛ **X**: الصادرات. وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أنّ الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.

مما سبق يتضح أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغيرات مستويات الإنتاج في النظرية الكنزية تحل محل تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أن استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.

بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكنزيين اتضح أن كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلا كمتغيرات تابعة لتغيّرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيّرات مستويات الدخل عند الكنزيين وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكنزيون بالمواءمات التي تحدثها تغيرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائما بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي.

ومن المشاكل الإقتصادية التي تواجه الكثير من الدول و خاصة الدول النامية منها كيفية إعادة تحقيق التوازن العام و(خاصة الخارجي)، وإعادة التوازن هذه تتطلب مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى إحداث تغييرات على الكثير من المتغيرات الإقتصادية، والتي من شأنها التأثير على التوازن في الإتجاه الذي ترغب فيه الدولة ويتم إحداث ذلك في إطار برنامج شامل يتضمن داخله مجموعة من الكميات الهامة للسياسة الإقتصادية كالسياسة المالية، والسياسة النقدية والإئتمانية، وسياسة سعر الصرف...الخ اذ تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم الأدوات الإقتصادية التي تستعمل للسيطرة على الإختلالات الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق التوازن.